الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عـ156ـدد

تاريخ القرار: 26 جوان 2015

قـــــــــرار

بتاريخ 26 جوان 2015 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عـ156ـدد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

العارضة: شركة في شخص ممثلها القانوني، المعين مقره الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01ـدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون عـ46ـدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002، وبالقانون عـ01ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عـ10 ـدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عـ3026ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، كما تم تنقيحه بالأمر عـ53ـدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014، والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة" بتاريخ 16 جوان 2015، والمتضمن طلب مراجعة القرار عدد 145 الصادر في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 26 ماي 2015 والقاضي بإلزام شركة بإيقاف العرض التجاري المتظلم منه والمسمى Pack Microsoft Lumia 435 وسحبه وجميع معلقاته من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 184.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسّست شركة مطلبها الرامي إلى مراجعة القرار عدد 145 الصادر في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 26 ماي 2015، على خروج الباقة Pack Microsoft Lumia 435 عن الاختصاص الرقابي للهيئة مدعية أن منح الهاتف الجوال في إطار هذه الباقة متصل بعرض تجاري سبق أن نال موافقة الهيئة وتمسكت بأن تسويق الهواتف الجوالة لايمثل خدمة اتصالات ولا يخضع للمراقبة المسبقة للهيئة وانتهت إلى طلب مراجعة القرار عدد 145 المؤرخ في 26 ماي 2015 مبدية استعدادها على لتوضيح مكونات وعناصر الباقة موضوع التظلم.

وحيث وخلافا لما تمسكت به المعترضة فقد ثبت أن الباقة Pack Microsoft Lumia تضمنت امتيازات إضافية إلى جانب الامتيازات المتصلة بالعرض التجاري "بوج" المصادق عليه من طرف الهيئة وهو ما أقرت به المعترضة نفسها بمقولة " ***وحيث أن ثمن الباقة يحتوي في الآن نفسه على ثمن الهاتف الجوال مع الكارطة sim المحدد بـ209 دينارا كما يتضمن تمتيع المشترك بـ4 جيغا أوكتي بونوس وذلك بثمن قدره 10 دينارا بما في ذلك الأداء المستوجب***"

وحيث طالما احتوت الباقة على امتيازات وتحفيزات مرتبطة بخدمات اتصالات لم يسبق أن نالت موافقة الهيئة فإنها تخضع وجوبا للمراقبة المسبقة لهذه الأخيرة وفقا لما جاء بالأمر عدد 3026 المشار إليه أعلاه وذلك بصرف النظر عما تضمنته تلك الباقة من عناصر أخرى كأجهزة الهاتف الجوال أو مفاتيح الجيل الثالث أو غيرها من الهدايا التي يدمجها المشغل في عروضه لتنمية بيوعاته.

حيث لم يتضمن القرار المراد مراجعته أي تضارب مع ما ورد في مكتوب الهيئة المؤرخ في 22 جوان 2011 المستشهد به من قبل المعترضة والذي نص على أن تسويق الهواتف الجوالة (les terminaux) لا يمثل خدمة اتصالات على معنى أحكام الفصل الثاني من مجلة الاتصالات ولا يرجع لها بالنظر باعتبار

أن سبب إيقاف العرض لا يكمن في تضمين الباقة لهاتف جوال وإنما لاحتوائها على امتيازات وتحفيزات غير مصادق عليها.

وحيث أن ما أبدته المعترضة من استعداد لتوضيح مكونات الباقة Pack Microsoft Lumia 435 موضوع التداعي يخرج عن نطاق التدابير الوقتية لتعلقه باختصاص الهيئة في مجال مراقبة العروض التجارية .

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب المراجعة لم يكن في طريقه واتجه رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

عملا بالفصل 75 من مجلة الإتصالات
يضفي رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار

الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات